اقتصاد

تعزيز الاستثمارات بين السعودية وعُمان

تسعى كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان لتعزيز الاستثمارات المشتركة بين البلدين في العديد من القطاعات. ويأتي ذلك على خلفية بدء وفد سعودي، أمس الأحد، زيارة رسمية لسلطنة عُمان.
وحسب وكالة الأنباء العمانية، سيجري على هامش الزيارة، عقد اجتماع المجلس العماني السعودي وافتتاح المنتدى الاستثماري العماني السعودي، واجتماع لوزير التجارة والصناعة وترويج الاستثمار العماني، قيس بن محمد اليوسف، بالوفد السعودي، بالإضافة إلى زيارة المؤسسة العامة للمناطق الصناعية «مدائن» والمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.
ووفق وكالة الأنباء السعودية (واس)، يشارك في الوفد الذي يرأسه وزير الاستثمار السعودي، خالد الفالح، عدد من المسؤولين في الجهات الحكومية، ورجال أعمال في القطاع الخاص.
ونقلت الوكالة عن الفالح قوله إن الزيارة تأتي «لتعميق العلاقات بين البلدين في المجالات الاقتصادية والاستثمارية، وتحقيق كل ما فيه ازدهار وتقدم الشعبين».
وأضاف الفالح أن المملكة من خلال رؤية 2030، وسلطنة عمان من خلال رؤية 2040، ومن خلال موقعهما الاستراتيجي والثروات الطبيعية التي تمتلكانها، تمهدان إلى التكامل في عدد من القطاعات الاقتصادية. ويتضمن جدول الزيارة لقاءات بين الشركات الكبرى ورجال الأعمال من البلدين.
وبيّن أن الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية التي شهدتها المملكة والسلطنة عززت توفير بيئة أعمال جاذبة في كلا البلدين، وعززت قدرتهما على المنافسة بين دول العالم، حسب (واس). وبلغ حجم التبادل التجاري بين السعودية وعُمان 10 مليارات ريال (2,66 مليارات دولار) في 2020، وسط تحفيزات نفذتها السلطنة لجذب الاستثمارات في الطاقة، والصناعات الغذائية، ومواد البناء، والتعدين، والإلكترونيات، وتقنية المعلومات، والزراعة. وفي يونيو/ حزيران الماضي، بحثت السعودية إقامة منطقة صناعية في سلطنة عُمان تدير قطاعاتها كافة، تزامناً مع جهود تواصلها المملكة لتوسيع حصة الاقتصاد غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي.
كذلك ستتكفل الرياض، في حال التوافق على إقامة المنطقة، ببناء مسارات لوجستية لنقل البضائع بين المناطق الاقتصادية الخاصة السعودية والعمانية والاستفادة من الأثر الاقتصادي المشترك.
وتطبق السعودية خطة تنمية اقتصادية طموح لوقف اعتماد الاقتصاد على النفط، بينما استحدثت عُمان إجراءات لتعزيز أوضاعها المالية، وطلبت في الآونة الأخيرة مساعدة صندوق النقد الدولي لكبح الديون. وتضرر البلدان بشدة من أزمة كورونا، وانخفاض أسعار النفط العام الماضي، وهما يحرصان على جذب استثمار أجنبي ضمن جهود الإصلاح. وذكرت نشرة اكتتاب لإصدار سندات في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي أن عُمان أجرت محادثات مع بعض دول الخليج لتقديم مساعدة مالية العام الماضي.
وتعرض الاقتصاد العماني لضغوط متزايدة بسبب تداعيات جائحة كورونا. وارتفع عجز ميزانية السلطنة بنسبة 34% خلال النصف الأول من العام الجاري، إلى 1,108 مليار ريال (2,88 مليار دولار)، متأثراً بهبوط الإيرادات العامة، وفق تقرير وزارة المالية الصادر، يوم الخميس الماضي.
(العربي الجديد)

(Getty)

خسائر كبيرة بسبب الحوادث الصناعية

تسببت الحوادث الصناعية في أماكن العمل، بكوريا الجنوبية، في خسارة تقدر بنحو 30 تريليون وون (25,6 مليار دولار) العام الماضي، مع سعي الدولة لفرض عقوبات شديدة على أصحاب العمل في حالة وقوع كوارث في أماكن العمل بدءًا من العام المقبل. وقدرت الخسائر الناجمة عن الحوادث الصناعية بـ 29 تريليون وون في عام 2020، بزيادة 8,5% عن العام السابق. وأظهرت البيانات أيضا أن العدد الإجمالي للوفيات الناجمة عن حوادث العمل وصل إلى 474 حالة وفاة، من يناير/ كانون الثاني إلى يونيو/ حزيران الماضيين. وتخطط كوريا الجنوبية لتنفيذ قانون الكوارث المتشدد في يناير المقبل، والذي بموجبه يمكن الحكم على المالكين أو المديرين التنفيذيين للشركات، بالسجن أو دفع غرامة بسبب الحوادث.

تراجع الإيرادات يدفع السودان إلى إلغاء إعفاءات جمركية

الخرطوم ـ **هالة حمزة**

ألغت وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي السودانية على نحو مفاجئ إعفاءات منحتها في وقت سابق، لمدخلات الإنتاج وجميع سلع الوارد من الضرائب والرسوم الجمركية. وبدأت هيئة الجمارك في تحصيل ضريبة أرباح الأعمال والقيمة المضافة على جميع سلع الوارد بلا استثناء، في محاولة للحد من أزمة تراجع الإيرادات المالية. وقال المحلل الضريبي، عادل عبد المنعم، لـ«العربي الجديد» إن الحكومة اضطرت لمراجعة الإعفاءات التي طبقتها على سلع الوارد لتغطية التراجع الذي يحدث آنيا في الإيرادات الجمركية بسبب تحرير الدولار الجمركي والذي طبق في 28 يونيو/ حزيران الماضي بزيادة أسعاره من 28 إلى 430 جنيها. وأشار إلى أن القرار لن يؤثر بشكل كبير في زيادة السلع الاستهلاكية المستوردة، لأن 60% من مدخلات الإنتاج معفاة بشكل كامل من الضرائب والجمارك كالسكر والقمح والأدوية والأسمدة والكيماويات، مبينا أن قيمة واردات السودان تقدر بـ11 مليار دولار سنويا، منها ما يتراوح بين 6 و7 مليارات دولار معفاة من الضرائب والجمارك. وفي المقابل، أكد تجّار ومواطنون أن القرار سيساهم في موجة غلاء جديدة بالأسواق. وقال تاجر التجزئة علي نور الدائم، لـ«العربي الجديد» إن إلغاء الإعفاءات يتسبب في زيادة مضطردة في أسعار السلع المستوردة والمحلية بسبب الضرائب التي ستفرضها وزارة المالية على مدخلات الإنتاج للسلع المصنعة محليا، ما يزيد من تردي الأوضاع المعيشية للمواطنين والتجار معا بسبب الركود في البيع وعجز المواطنين عن الشراء، والذي تفاقم منذ تطبيق تحرير الدولار الجمركي.
وتشهد أسواق الخرطوم كسادا كبيرا وزيادة حادة ومستمرة في معظم السلع الاستهلاكية بلا استثناء، حيث قفزت أسعار بعض السلع إلى 3 أضعاف مقارنة بالفترة التي سبقت زيادة الدولار الجمركي. وأشار تجار إلى زيادة سعر لبن البودرة عبوة 2,25 كيلوغرام من ألفين إلى 5 آلاف جنيه ودقيق الطحين من 2500 إلى 4 آلاف جنيه للعبوة زنة 10 كيلوغرامات. وقال المدير السابق للجمارك السودانية الفريق صلاح الشيخ لـ«العربي الجديد» إن تراجع الإيرادات الجمركية دفع المالية للتراجع عن استثناءاته لهذه السلع، محملا تحرير الدولار الجمركي مسؤولية الربكة التي يعاني منها الموردون وعدم قدرتهم على الاستيراد أو تخليص البضائع التي قاموا باستيرادها.

أخبار

الأردن: مفوضية اللاجئين تتسلم 200 مليون دولار

تسلمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الأردن، 200 مليون دولار من مجموع موازنتها السنوية البالغة 405 ملايين دولار للعام الحالي، مخصصة للاستجابة لاحتياجات لاجئين غير فلسطينيين في الأردن. وبحسب

تقرير صدر عن المفوضية، أمس الأحد، تمثل القيمة المستلمة 49 بالمائة من إجمالي موازنة 2021، وبعجز مالي يبلغ 205 ملايين دولار تبلغ نسبته 51 بالمائة. والتمويل لا يشمل مساعدات للفلسطينيين في الأردن؛ إذ حددت الأمم المتحدة مساعداتهم عبر وكالتها الخاصة بغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا».
وقالت المفوضية في تقريرها اليوم، إن الوضع الوبائي حول فيروس كورونا في الأردن، تحسّن لغاية تاريخه، بما في ذلك في مخيمات اللاجئين، حيث تلقى أكثر من نصف اللاجئين المؤهلين لتلقي اللقاح جرعة واحدة على الأقل.

انطلاق الاجتماعات التحضيرية للمجلس الاقتصادي

انطلقت، أمس الأحد، الاجتماعات التحضيرية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة العربية في دورته الـ108، وذلك بعقد اجتماع اللجنة الاجتماعية للمجلس، حضوريا، برئاسة عز الدين مبروك مصدق مدير إدارة التجارة الخارجية والتعاون الدولي بوزارة الاقتصاد والتجارة الليبية، ومشاركة ممثلي الدول العربية. وحسب وكالة الأنباء القطرية (قنا)، تشارك دولة قطر في أعمال هذا الاجتماع بوفد يضم ممثلين عن عدد من الوزارات والهيئات ذات الصلة. وتناقش اللجنة الملف الاجتماعي للدورة الجديدة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي يتضمن عدة بنود، منها إنشاء مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون التعليم المقدم بناء على طلب الأردن، وبندا حول وضع مبادئ عامة عربية لتوحيد إجراءات تسجيل واجتماعات اللقاحات واستخدامها بين الدول العربية.

بورصة الكويت تغلق على ارتفاع

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس، على ارتفاع مؤشر السوق العام 21,36 نقطة، ليبلغ مستوى 6812,71 نقطة، بنسبة صعود بلغت 0,31 في المائة. وتم تداول كمية أسهم بلغت 331,5 مليون سهم تمت عبر 11477 صفقة نقدية، بقيمة 58,3 مليون دينار كويتي (نحو 193,3 مليون دولار). وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 0,04 نقطة، ليبلغ مستوى 5486,22 نقطة بنسبة انخفاض بلغت صفر في المائة من خلال كمية أسهم بلغت 212,1 مليون سهم تمت عبر 6095 صفقة نقدية بقيمة 19,66 مليون دينار (نحو 65,2 مليون دولار). فيما ارتفع مؤشر السوق الأول 30,83 نقطة ليبلغ مستوى 7478,0 نقطة بنسبة صعود بلغت 0,41 في المائة.

فساد

استنزاف أموال العراقيين: تعطيل متعمد لـ8 آلاف مشروع

ما زال العراق يشهد تعثراً في تنفيذ آلاف المشاريع التي تصل قيمتها إلى عشرات المليارات من الدولارات، ويرجع ذلك إلى تفاقم الفساد، حسب مراقبين

بغداد ـ **سلام الجاف**

على الرغم من حزمة الإصلاحات التي أطلقها رئيس الوزراء العراقي، مصطفى الكاظمي، منذ ما يزيد على عام كامل في ملفات وقضايا الفساد والمشاريع المتلكئة منذ فترات يصل بعضها إلى أكثر من 10 سنوات، ما زالت البلاد تشهد تعثراً في تنفيذ آلاف المشاريع التي تصل قيمتها إلى عشرات مليارات الدولارات. ويعزو نواب في البرلمان أسباب ذلك إلى الفساد بالدرجة الأولى، إضافة إلى غياب آليات لمحاسبة الشركات المتلكئة.

ومطلع الأسبوع الماضي، أقرّ رئيس لجنة الخدمات في البرلمان العراقي، وليد السهلاني، في إيجاز قدمه للصحافيين من بغداد بـ"استمرار مشكلة المشاريع المتلكئة التي لم تُنجَز في قطاعات عديدة، منها الصحة والمياه والكهرباء، ومشاريع في البنى التحتية في المدن الرئيسة، ولا سيما العاصمة بغداد".

وأوضح أن "الفساد سبب رئيسي في تلكؤ المشاريع بشكل عام، ويبدأ من إحالة تلك المشاريع لشركات ضعيفة». وتابع: «الحكومة السابقة أكدت أن نسبة الهدر في المال العام بلغت أكثر من 300 مليار دينار عراقي (نحو 200 مليون دولار) جراء المشاريع المتلكئة التي أحيلت على شركات غير قادرة على إنجازها».

يُذكر أنّ الحكومة العراقية السابقة برئاسة عادل عبد المهدي (2018-2019) كانت قد شكلت «المجلس الأعلى لمكافحة الفساد» لمتابعة مختلف القضايا، ومنها الهدر بسبب المشاريع المتلكئة، إلا أنه لم ينجز شيئاً في هذا الملف.

ولا تتوافر أرقام رسمية بشأن المشاريع المتلكئة في البلاد، لكنّ مسؤولاً حكومياً في بغداد قال لـ«العربي الجديد» إنها تتجاوز ثمانية آلاف مشروع، أغلبها يتعلق بقطاعات خدمية مثل الصحة والتعليم والمياه والكهرباء والإسكان والجسور، فضلاً عن مشاريع في القطاع الزراعي والصناعي. وأوضح المسؤول، الذي رفض ذكر اسمه، أن بغداد والبصرة وبابل وذي قار وديالى احتلت في السنوات العشر الأخيرة الصدارة في عدد المشاريع المتعثرة أو غير المكتملة التي أحيلت على الشركات العراقية أو شركات إيرانية.

وأشار إلى أنّ قيمة المشاريع تبلغ عشرات مليارات الدولارات، وتتمثل بخسارة العراق أنه دفع مقدمات مالية للشركات بواقع يصل إلى 50 و60 بالمائة من دون أي إنجاز. وأكد وضع أكثر من 600 شركة محلية في القائمة السوداء خلال الفترة الماضية، لكن هناك أكثر من الشركات تلاشت مع أصحابها، وباتت خارج العراق، معتبراً أن حكومة نوري المالكي أكثر الحكومات إحالة للمشاريع التي لم تُنفذ إلا على الورق.

من جانبه، أشار عضو لجنة الخدمات في البرلمان، مضر خزعل، إلى أنّ «البلاد تزدحم بالمشاريع المتلكئة منذ سنوات لأسباب مختلفة، منها الإحالة على شركات غير كفوءة، وغير قادرة على إكمال المشاريع، فضلاً عن الأزمة المالية التي ضربت البلاد ونتج منها توقف كثير من المشاريع».

وأشار خزعل في حديث لـ«العربي الجديد» إلى أن الشركات المنفّذة تتحمل المسؤولية الأكبر في التأخير، فضلاً عن مسؤولية المؤسسات الحكومية المعنية التي لا تتابع إنجاز المشاريع، مؤكداً أن لجنة الخدمات في البرلمان عقدت اجتماعات متكررة بشأن المشاريع المعطلة، ونتج من تلك الاجتماعات استئناف عمل بعضها بعد حل المشاكل.

وسبق أن انتقد نواب وسياسيون عدم وجود إجراءات للمحاسبة في ما يتعلق بالتلكؤ عن تنفيذ المشاريع، بسبب الفساد الذي يُعَدّ أحد أخطر الصعوبات التي تنخر مؤسسات الدولة العراقية، وأشاروا إلى أن مشاريع السكن تتصدر المرتبة الأولى بانتشار الفساد فيها من بين قطاعات البلاد الأخرى.

وقال الخبير بالشأن الاقتصادي والمالي العراقي، وليد العبادي، لـ«العربي الجديد» إن أزمة تلك المشاريع أحد أبرز وجوه الفساد في العراق، وقد تكون الأولى من ناحية ضياع مبالغ كبيرة للغاية.

وأضاف العبادي أن غالبية الشركات التي أحيلت عليها المشاريع، كانت تابعة لأحزاب، أو مدعومة من سياسيين نافذين، أو مرتبطة بمسؤولين في الحكومة، لذا لم تخضع للتقييم الفني، ولا حتى القانوني. واعتبر أن ملاحقة الشركات المحلية المتهربة من إكمال المشاريع وإجبارها على إعادة المبالغ أو إكمال هذه المشاريع يجب أن يكون من خلال حملة وطنية.

بدوره، أكد عضو البرلمان العراقي، جاسم البخاتي، أن تعثر آلاف المشاريع ترتب عنه هدر مالي بعشرات المليارات من الدولارات في مشاريع تتعلق بالبنى التحتية والإسكان والطرق والمشاريع المتعلقة بتوفير المياه.

وبيّن أن وزارة الإعمار والإسكان تتحمل المسؤولية الأكبر في ذلك، لأن أغلب المشاريع أعطيت من قبلها بناءً على العلاقات الشخصية، مؤكداً وجود مشكلة تتعلق بآليات التعاقد التي تضمنت فترات توقف من قبل الشركات دون أن تكون هناك محاسبة، داعياً إلى اتخاذ إجراءات ضد الشركات المتلكئة، وتحميلها كلفة التأخير.

ولفت إلى أنه يفترض توجيه 3 إنذارات إلى الشركات المعنية، ثم تسحب المشاريع منها، وتتكفل هذه الشركات بالخسائر.

وتابع: «هناك ثغرات قانونية تستغلها الشركات، ومنها التذرع بالأوضاع الأمنية والمناسبات الدينية لتبرير التأخير»، مبيناً أن التلكؤ يندرج تحت عنوان الفساد.

الفساد يفاقم الأوضاع المعيشية للعراقيين (فراس برس)

600

أكد مسؤول عراقي لـ«العربي الجديد» وضع أكثر من 600 شركة محلية بالقائمة السوداء، خلال الفترة الماضية، لكن هناك الكثير من هذه الشركات تلاشت مع أصحابها وباتت أصحابها خارج العراق.

معيشة

قفزة رسوم الجامعات ترهق السوريين

عبد الرحمن خضر

شهدت رسوم الجامعات قفزة كبيرة في كل من المناطق الواقعة تحت سيطرة النظام السوري والمعارضة، الأمر الذي يرهق كاهل السوريين معيشياً، حسب مراقبين.

ورغم تراجع الدخول ومستويات المعيشة داخل سورية، إلا أن الأسعار ما زالت بارتفاع، حيث وصل الغلاء إلى السلع والمواد الأساسية كافة، لأسباب كثيرة، منها تهاوي قيمة الليرة أمام الدولار، ورفع النظام أسعار المحروقات وساعات الانقطاع الطويلة للتيار الكهربائي، لكنه وصل هذه المرة إلى رسوم الجامعات، التي ارتفعت بنسب كبيرة في مناطق سيطرة النظام والمعارضة.

وقال معاون وزير التعليم العالي لشؤون الجامعات الخاصة، التابع للنظام السوري، شكري بابا، إن الأقساط في الجامعات الخاصة ارتفعت لهذا العام إلى ما بين 50 و75 بالمائة، مشيراً إلى أن القائمين على بعض الجامعات الخاصة طالبوا برفع الأقساط بنسبة تراوح بين 200 و300 بالمائة، نظراً لارتفاع تكاليف التشغيل عليهم. ووفق تصريحات بابا لوسائل إعلام محلية، فإن نظام الساعات المعتمدة تراوح رسومه لهذا العام بين 23 ألف ليرة سورية للساعة في اختصاصات مثل التمريض، وصولاً إلى 200 ألف ليرة لاختصاصات مثل الطب البشري، فالطب مثلاً وصلت تكاليفه إلى 7,2 ملايين ليرة سنوياً، عدا عن وجود رسوم إضافية مثل إصدار الوثائق.

وفي المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة، شمال غربي سورية، بلغت نسبة الارتفاع على رسوم التسجيل في جامعة «حلب الحرة» لطلاب المفاضلة العامة والموازية 15 بالمائة، بعد أن حددت رسوم الانتساب للطلاب الجدد لعام 2021 - 2022 بالدولار. وأعلنت «الحكومة السورية المؤقتة» التابعة للمعارضة أن رسوم التسجيل السنوية للكليات الطبية هي 300 دولار، رافعة الرسوم من 250 دولاراً في العام الدراسي الماضي، فيما حددت رسوم التسجيل في كليات الهندسة عند 250 دولاراً، وبالنسبة إلى كلية الحقوق، بلغت الرسوم 200 دولار، والآداب 175 دولاراً، والمعاهد المتوسطة 150 دولاراً.

كذلك بلغت رسوم التسجيل في كليات الحقوق والاقتصاد 300 دولار للتعليم الموازي، و500 لكليات الطب البشري والأسنان والصيدلة، و400 لكليات العلوم الصحية. ولاقت قرارات زيادة الرسوم الجديدة انتقاداً واسعاً من السوريين، وأشاروا إلى أن التعليم في الجامعات الخاصة وجامعة «حلب الحرة» سيكون حكراً على الأغنياء، وخاصة أن تلك الجامعات لم ترفع معدلات القبول، بل تركتها كما هي.

وقال الخبير الاقتصادي، إبراهيم علبان، لـ«العربي الجديد» إن القرارات الجديدة تأتي ضمن سلسلة القرارات التي تدفع السوريين إلى الهرب من البلاد، والبحث عن دول أخرى توفر لهم التعليم والصحة مجاناً، إذ كان من المتوقع أن تعمل سلطات الأمر الواقع على محاولة احتواء الأزمة الاقتصادية والوقوف إلى جانب المواطنين من ذوي الدخل المحدود.

وأوضح أن الأمر يبدو أسوأ بكثير في مناطق سيطرة النظام، إذ لا يكفي الراتب الشهري للموظف لدفع رسوم ساعة تعليمية واحدة، مؤكداً أن مثل هذه القرارات تصبّ في مصلحة إبعاد أبناء السوريين عن الدراسة، وخاصة أن الحرب أسهمت كثيراً من قبل في إبعادهم عن مقاعد الدراسة. واعتبر علبان خطوة حكومة المعارضة غير مبررة، وأشار إلى أن مؤسسات المعارضة لديها الكثير من الموارد المهدرة التي تذهب إلى رجال الحرب وقادة الفصائل العسكرية، وخاصة المعابر التجارية مع تركيا، وتساءل: لماذا لا تُغطى رسوم هؤلاء الطلاب من هذه العوائد التي تصل إلى ملايين الدولارات شهرياً؟

وأسهم تهاوي العملة السورية في تدهور الأوضاع المعيشية للسوريين، إذ قفز سعر صرف الدولار إلى نحو 3450 ليرة، خلال الفترة الأخيرة.

جامعة «حلب» رفعت رسوم التسجيل 15% (بكر القاسم/فرانس برس)

أخبار العرب

الإمارات تصدر تأشيرات سياحة للمطعّمين

أعلنت الإمارات العربية المتحدة، أمس، بدء إصدار تأشيرات سياحية لزيارتها للراغبين من جميع دول العالم، شريطة حصولهم على جرعتي تطعيم ضد فيروس كورونا. وقالت الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات في تغريدة على «تويتر»، أمس، إن قرار إصدار التأشيرات السياحية سيدخل حيز التنفيذ اعتبارا من الإثنين، 30 أغسطس/ آب الجاري. وأشارت الهيئة إلى أن إصدار التأشيرات سيشمل أيضا الدول التي منع القدوم منها خلال الفترة الماضية، شريطة أن يكونوا حاصلين على الجرعات الكاملة للقاح «كوفيد-19» المعتمدة من منظمة الصحة العالمية. وتشترط الإمارات إجراء فحص ضد فيروس كورونا (PCR) للقادمين إلى أراضيها، داخل مبنى المطار، وتأكيد سلامتهم من الفيروس. يأتي القرار «تماشياً مع استراتيجية الدولة في خلق التوازن بين الصحة العامة، ومختلف القطاعات الحيوية، ودعماً للجهود الوطنية لتحقيق التعافي المستدام، وإنعاش القطاع الاقتصادي»، بحسب الهيئة.

الرئيس التونسي يتوعد المحتكرين

قال الرئيس التونسي قيس سعيد، إنه سيتعامل بحزم ضد محتكري السلع والخدمات بمختلف القطاعات في السوق المحلية، مؤكدا أنهم «سيدفعون الثمن غاليا». جاء ذلك، مساء أول من أمس، عقب زيارة أداها سعيّد إلى مستودع للحديد بمنطقة بئر مشارقة بمحافظة زغوان (جنوب العاصمة)، حيث تم حجز 31 ألف طن من الحديد الموجه للاستعمال في البناء، مخزنة بغرض المضاربة. وكشفت تونس عملياتها الرقابية إلى جانب تصريحات من الرئيس نفسه، بشأن محتكري السلع والخدمات، في أعقاب اتخاذه قرارات، شملت إقالة رئيس الحكومة وتعليق عمل البرلمان. وذكر «سعيّد» في مقطع مصور نشرته وسائل إعلام محلية ومواقع تواصل اجتماعي، أنه سيواصل «حرب التصدي لكل مظاهر الاحتكار، ولا مجال للتسامح مع كل من يعمد للتحكم في تزويد السوق وزيادة الأسعار والتنكيل بقوت المواطنين». وتشهد أسعار مواد البناء في تونس ارتفاعا ملحوظا في الأشهر الأخيرة.

تقارير عربية

مصارف

تصاعد الصراع على بنوك متهالكة في اليمن

صنعاء ـ **محمد راجح**

يعيش اليمن على وقع تجاذبات مصرفية خطيرة تهدد بانهيار البنوك العاملة في البلاد، مع إصرار الحكومة على انتقال المراكز الرئيسية للبنوك من العاصمة صنعاء الخاضعة لسيطرة الحوثيين، إلى عدن التي اتخذتها الحكومة عاصمة مؤقتة لها منذ نهاية عام 2016. وترفض البنوك تنفيذ أي إجراءات ترغمها على نقل مراكز عملياتها لأسباب مهنية واقتصادية وليست سياسية، بالنظر لما تشهده البلاد من صراعات على أكثر من مستوى بين طرفي الحرب، الحوثيين والحكومة المعترف بها دولياً، وتركزها منذ عامين في الجانب الاقتصادي والمالي والمصرفي. وحسب بيانات رسمية، يتكون القطاع المصرفي في اليمن من 17 بنكاً، منها 4 بنوك إسلامية. ويتسم السوق المصرفي بالتركز، حيث تسيطر 3 مصارف على أكثر من 50% من إجمالي أصول وودائع البنوك، وهي اليمن الدولي والتضامن الإسلامي والتسليف التعاوني الزراعي «الحكومي» (كاك بنك)، فيما يمتلك 5 مصارف حوالي 73% من إجمالي فروع البنوك في البلاد. وتدور في اليمن تجاذبات واسعة منذ نحو أسبوعين، على إثر التوجيه المشدد للبنك المركزي اليمني في عدن، أن على كافة البنوك التجارية والإسلامية المرخص لها في اليمن، الإسراع في أن تكون مراكز إدارة عملياتها في عدن، حيث يتواجد المقر الرئيسي للبنك المركزي.

تشكيك في إمكانية نقل مقرات البنوك الرئيسية إلى عدن

وأكد مسؤول مصرفي في البنك المركزي اليمني في عدن، رفض الكشف عن هويته، لـ«العربي الجديد»، أن هناك جدية لا يمكن التراجع عنها في نقل مراكز عمليات البنوك من سيطرة الحوثيين، إلى العاصمة المؤقتة للحكومة اليمنية المعترف بها دولياً، والإشراف على عمل البنوك من قبل البنك المركزي، بما يمكنه من القيام بإجراءات التحقق من جميع عملياتها، والتفتيش الميداني المباشر، والتأكد من التزامها بالوفاء بكافة المتطلبات القانونية والعمليات المصرفية. وهدّد البنك المركزي اليمني في عدن، في بيان صادر عنه بهذا الخصوص اطلعت عليه «العربي الجديد»، البنوك غير الملتزمة بتحمّل المسؤولية الكاملة عن أية تبعات قد تترتب على إدراجها في القائمة الرسمية للبنوك المصنفة كبنوك غير ملتزمة.

وفي المقابل، ترى جمعية البنوك اليمنية صعوبة تنفيذ ما ورد في تعميم البنك المركزي اليمني في عدن، لعاملين رئيسيين: الأول متعلق بمركز النشاط التجاري في البلاد، فيما يرتبط العامل الثاني بالاستقرار الأمني والاقتصادي. وبيّن رئيس جمعية البنوك اليمنية، محمود ناجي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن البنوك تحدد موقع إداراتها العامة وفقا لمعايير مهنية، وهي كأي مؤسسة تجارية في العالم تتبع خدمة معينة للجمهور، تختار مركزها الرئيسي في الموقع الذي تنشط فيه حركة البيع والشراء والطلب على الخدمة التي تقدمها، ويتواجد به العدد الأكبر من طالبي تلك الخدمة. ويرى أن البنوك اليمنية لم تقدم خدماتها المالية لمؤسسات النشاط التجاري والاقتصادي في البلاد عموما، وصنعاء في الوقت الحاضر هي المكان الذي تتركز فيه حركة التجارة والصناعة (ما يزيد على 80% من النشاط الاقتصادي)، وتقع فيها الغالبية العظمى من عملاء البنوك، سواء كانوا شركات تجارية أو من أفراد الجمهور.

ويشرح ناجي أن رأس المال جبان، ولا يقبل العمل في بيئة تسودها الاضطرابات الأمنية أو الاقتصادية، ولا شك أن صنعاء توفر بيئة عمل أفضل نسبيا من حيث الأمن والاستقرار مقارنة بعدن. وحسب حديث رئيس جمعية البنوك، لو كان الأمن والاستقرار متوفرا في عدن بالشكل المطلوب لما غادرها عبدربه منصور وحكومته واستقروا خارج البلاد، وهم المعنيون قبل غيرهم بالتواجد فيها وتوفير الأمن والاستقرار لها. وكان الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي قد أكد، في اجتماع عقده في الرياض مع مجلس إدارة البنك المركزي، على أهمية ربط أية إجراءات نقدية يقدم عليها البنك مع إجراءات رقابية صارمة لضمان نجاح تنفيذها، وتفعيل البنوك الحكومية في المناطق الخاضعة لسيطرتها. في الإطار، يؤكد رئيس غرفة عدن التجارية والصناعية، أبوبكر باعبيد، لـ«العربي الجديد»، أن الاجتماع الأخير الذي جرى مع المجلس الانتقالي الجنوبي، توصل إلى تشكيل لجنة المدفوعات من البنوك والصرافين واللجنة الاقتصادية برئاسة رئيس الغرفة التجارية والصناعية في عدن، ضمن عديد الإجراءات الهادفة لضبط السوق المصرفية وتلافي أي تبعات قد تنتج عنها.

ويوضح أن اللجنة ستعمل بالموافقة على التحويلات الكبيرة وتنظيمها للحد من تحريف العملات الصعبة وإخراجها خارج المحافظات «المحررة» الواقعة تحت سيطرة الحكومة المعترف بها دولياً.

وتمنى رئيس غرفة عدن التجارية أن يقوم البنك المركزي بمهامه المتعارف عليها، ولكن لسوء الحظ كان شبه مغيب عن ذلك، وفق حديثه. الجدير بالذكر، أن البنوك اليمنية لم تعد تضع ودائعها في البنك المركزي، بعد أن أصبح يعمل براسين وأكثر في عدن وصنعاء، وأصبحت البنوك تؤمّن على النقد لدى شركات التأمين وتستقطع بعض المصارف من العملاء ما نسبته 0,5% من المبلغ المسحوب نظير تكلفة التأمين، مع أن ما تمنحه من أرباح على الودائع بالعملة الأجنبية لا يتجاوز 1% سنوياً.

كما أن البنوك العاملة في اليمن لم تعد تقبل إيداع الدولار من الفئات القديمة، مع وجود فروق معتبرة بين سعر صرف ورقة الدولار ذات الطبعة الحديثة 2006 وما بعدها عن الطبعات القديمة قبل عام 2006.

ويرى المحلل الاقتصادي، أمين القطيبي، في حديثه لـ«العربي الجديد»، أن ما يدور من تجاذبات بين أطراف الصراع المحتدمة منذ مطلع الشهر الحالي قد تكون بمثابة المسمار الأخير في نعش البنوك اليمنية التي تعاني من أزمات متعددة في السيولة وتوظيف أصولها المالية ومختلف التعاملات المصرفية والتي تسببت إلى جانب الانقسام المالي والمصرفي في البلاد، في اهتزاز وضعيتها المالية التي باتت خطيرة للغاية.

17 بنكا في اليمن تعمل في ظروف صعبة (فرانس برس)

ارتفاع احتياطيات دول الخليج

أظهرت بيانات مركز الإحصاء الخليجي، ارتفاع إجمالي الأصول الاحتياطية الأجنبية لدى دول الخليج في يونيو/ حزيران الماضي بنسبة 1,3 بالمائة على أساس شهري، مستفيدة من انتعاش أسعار النفط. وذكر المركز في بيان، أمس الأحد، أن إجمالي الأصول الاحتياطية لدول المنطقة بلغ 664,9 مليار دولار في يونيو، مقابل 656,7 مليار دولار في مايو/أيار السابق له. وأشار التقرير إلى أن دول الخليج تأتي بالمرتبة الخامسة عالمياً من حيث التكتلات الأكثر حيازة للأصول الأجنبية، إذ جاءت الصين بالصدارة بإجمالي 3,363 تريليونات دولار في يونيو. وجاءت اليابان بالمرتبة الثانية بقيمة 1,373 تريليون دولار، ثم سويسرا بـ1,085 تريليون دولار، والاتحاد الأوروبي بالمركز الرابع بقيمة 1,033 تريليون دولار.

تنمية

الأردن: خلافات حول استثمارات النحاس

عمّان ـ **زيد الدبيسية**

تصاعدت حدة الخلافات في الأردن بين الحكومة والجمعية العلمية الملكية لحماية الطبيعة بشأن استغلال خامات النحاس في محمية ضانا الطبيعية جنوبي البلاد، وسط استغراب أعضاء في مجلس النواب من طرح المشروع للاستثمار في هذا الوقت رغم أنه كان متاحاً منذ عقود.

وجاء الخلاف في أعقاب قرار مجلس الوزراء العمل على اقتطاع جزء كبير من مساحة المحمية لصالح المشروع بدون التشاور مع الجمعية أو حتى إجراء الدراسات البيئية والاقتصادية اللازمة له. ويبدو أن الحكومة تضغط بقوة لتجاوز عقبة رفض الجمعية العلمية الملكية للمشروع وعدد من النواب من خلال العزف على وتر توفير فرص عمل جديدة وتحقيق عوائد مالية مجزية للخزينة، إلا أن الجمعية ترى في ذلك تدميراً لأهم محمية طبيعية في الأردن.

ومن جانبها أكدت وزيرة الطاقة والثروة المعدنية، هالة زواتي، أن الدراسات أثبتت وجود النحاس باحتياطي كاف ليكون الاستثمار مجدياً. وتقدر مساحة المحمية التي تشكل تنوعاً حيوياً وطبيعياً فريداً بحوالي 300 كم. وأكدت الوزيرة أنه تم إجراء دراسات في المنطقة الشمالية من المحمية من قبل الشركة المتكاملة التي تم توقيع مذكرة تفاهم معها في وقت سابق. وأبدى عضو لجنة الطاقة في مجلس النواب، عبد الله عواد، رفضه اقتطاع المساحة المحددة من المحمية والتي تقول الحكومة إنها تشتمل على خامات النحاس قبل إجراء الدراسات والخروج بنتائج واضحة تثبت وجود كميات وفيرة للنحاس والجدوى الاقتصادية له. وقال عضو لجنة الطاقة في مجلس النواب، موسى هنطش، لـ«العربي الجديد»، إن الأردن يتوفر على العديد من المعادن، لكن دراسات الجدوى لم تكن تشجع على استخراجها، وبالتالي فإن أي دراسات حديثة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار النتائج السابقة بحيث تتم مشروعات الاستخراج للنحاس وغيره بالشكل الذي يحقق عائداً مادياً مقنعاً، وفي نفس الوقت يبتعد عن إحداث أي أضرار بيئية. ومن جانبها، قالت الجمعية العلمية الملكية على لسان مديرها الوزير الأسبق، خالد الإيراني، إنها رفضت في وقت سابق طلباً حكومياً لاستغلال خامات النحاس في المحمية لأبعاد البيئية على المنطقة والأردن بشكل عام. وتوصلت الجمعية حينها إلى اتفاق مع الحكومة للتعاقد مع مستشارين للتأكد من حقيقة وجود نحاس في حدود الجمعية. وأكدت الجمعية رفضها للقرار الحكومي، وطلبت ملف دراسة علمية كاملة، من خلال مستشار محايد لجدوى المشروع. ومحمية ضانا تأسست عام 1989 وتعد أكبر محمية طبيعية في الأردن وتقع في محافظة الطفيلة، جنوبي البلاد. وتشتهر المحمية بأنها الوحيدة في الأردن التي تحتوي الأقاليم الحيوية الجغرافية الأربعة: البحر الأبيض المتوسط، والإيراني الطوراني، والصحراء العربية، والسوداني.

وفي هذا الإطار، قال الخبير الاقتصادي، حسام عايش، لـ«العربي الجديد»، إن هناك حالة من عدم الوضوح بشأن واقع المعادن في الأردن، فحيناً نسمع عن عدم وفرة الكميات وجدواها، وفي حين آخر وفرتها وجدواها، ما يتطلب إجراء دراسة معمقة ومتخصصة من قبل شركات عالمية حتى تكون النتائج دقيقة والبناء عليها. ووفق عايش فإنه تجب المواءمة بين الجانبين الاقتصادي والبيئي عند التحدث عن مشروع النحاس وغيره، وكذلك تحديد المردود الاقتصادي على الدولة ككل من حيث الإيرادات المالية والتشغيل وتنشيط العديد من القطاعات.

وحسب دراسات شركة سيلترست (Seltrust) البريطانية التي أجرتها عام 1985 لصالح سلطة المصادر الطبيعية الأردنية، فإن تكلفة وحدة استخراج 3000 طن كل سنة من النحاس قدرت بنحو 17,5 مليون جنيه إسترليني في ذلك الوقت، عبر استخدام عملية ترشيح الطبقة الرقيقة متبوعاً بالاستخلاص بالمذيبات. وتوقعت الوزارة أن تبلغ كلفة الاستثمار في المنطقة بنحو 200 مليون دينار (282 مليون دولار)، وأن توفر فرصاً للعمل، خاصة لأهالي المناطق المحيطة بها، تقدر بنحو 1000 وظيفة مباشرة ونحو 2500 وظيفة غير مباشرة.

وأكد نقيب الجيولوجيين الأردنيين، ورئيس اتحاد الجيولوجيين العرب، صخر النسور، أهمية الاستثمار في خامات النحاس وتحويلها إلى صناعات تحويلية تسهم في إحداث نمو حقيقي بالاقتصاد الوطني وتنمية شاملة بمناطق الجنوب. وقال إن النقابة منذ سنوات تطالب بتسليط الضوء على استغلال خامات النحاس وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية اللازمة وتخصيص المنطقة التي يوجد فيها النحاس بمواصفات جيدة ضمن منطقة ضانا بهدف استكمال الدراسات لتحديد الاحتياطي المتوقع. وأكد أن كل الدراسات الجيولوجية التي قامت في سلطة المصادر الطبيعية وبمشاركة بعثات أجنبية ألمانية وفرنسية أكدت وجود نسب تركيز جيدة ومؤهلة لخامات النحاس في ضانا، إلا أن شروطاً تعجيزية كانت تمارس لعرقلة إنجاز دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروع.

أخبار العالم

ارتفاع حجم مناولة البضائع في الصين

أظهرت نتائج بيانات رسمية صادرة عن وزارة النقل أن حجم مناولة البضائع بالموانئ الصينية سجل نمواً مستقرّاً في شهر يوليو/ تموز الماضي، وذلك في ظل مواصلة التوسع القوي للتجارة الخارجية للبلاد. وفي شهر يوليو/ تموز، تعاملت الموانئ الصينية مع 1,27 مليار طن من البضائع، بزيادة 11,3 في المائة على أساس سنوي، وفقا للوزارة. وحسب وكالة الأنباء الصينية (شينخوا)، أكدت الوزارة أن حجم مناولة الحاويات بالموانئ الصينية، في شهر يوليو/ تموز، ارتفع بنسبة 12,4 في المائة عن نفس الفترة من العام الماضي ليبلغ 23,71 مليون حاوية معيارية بحجم عشرين قدما. وفي الفترة من يناير/ كانون الثاني إلى يوليو/ تموز، بلغ إجمالي حجم مناولة البضائع في الموانئ الصينية 8,91 مليارات طن، في حين بلغ حجم مناولة الحاويات 161,89 مليون حاوية معيارية بحجم عشرين قدما.

تركيا تستعد لتصدير قمر اصطناعي محلّي

تستعد شركة الصناعات الجوية والفضائية التركية (توساش) لتصدير قمر اصطناعي من إنتاجها، إلى الأرجنتين. وفي حديثه للأناضول، قال سلمان ناس، نائب المدير العام للأنظمة الفضائية لدى «توساش»، أمس الأحد، إن الشركة تمتلك منذ 16 عاماً مركزاً لـ«اختبار وتكامل الأنظمة الفضائية». أضاف أن «توساش» التي نالت لقب أول شركة تركية تصدر قمراً اصطناعياً، تستعد حالياً لتصدير قمر اصطناعي. وأوضح أن القمر الاصطناعي الذي تستعد الشركة لتصديره، سيكون لصالح شركة اتصالات في الأرجنتين. وأكد أنهم يواصلون دراسة فرص التصدير الأخرى، بالتزامن مع استمرار مباحثات لتصدير قمر اصطناعي آخر مخصص للاتصالات، دون أن يكشف عن هوية الجهة المستوردة.

مال وسياسة

حتى الآن لم تتمكن حركة طالبان من تشكيل حكومة تتولى تسيير الأوضاع المعيشية والإدارية، وهو ما فاقم الأزمات المعيشية لدى المواطنين. ويروي أفغان معاناتهم اليومية لـ«العربي الجديد»، بينما تظاهر العديد من العمال والموظفين بوسط العاصمة كابول

أزمة الرواتب تتفاقم في أفغانستان

موظفون يقترضون وآخرون يغادرون كابول... وطالبان عاجزة

تزايد الفقر في كابول (Getty)

كابول ـ **صيغة الله صابر**

شهدت العاصمة كابول يوم السبت تظاهرة حاشدة ضد حركة طالبان التي عجزت حتى الآن عن تسيير شؤون الاقتصاد بالبلاد، حيث ظلت المصارف مغلقة والمصالح الحكومية معطلة والشركات الخاصة متوقفة عن العمل وسط تردي الحياة المعيشية للأسر، وعدم دفع الرواتب للموظفين والعمال في المؤسسات الحكومية، كما أن العديد من الأسر تفاجأت بسيطرة الحركة السريعة على الحكم، ولم تتمكن بالتالي من سحب جزء من مدخراتها بالبنوك، وبقيت بلا أموال لتسيير حياتها المعيشية اليومية. ودعا مواطنون في مظاهرة احتجاجية، حركة طالبان إلى فتح البنوك وتحويل الرواتب، كما رفع المتظاهرون هتافات تندد بسياسة طالبان الحالية إزاء التعامل مع موظفي الحكومة. وروى العديد من سكان كابول معاناتهم المعيشية لـ«العربي الجديد»، ومن بينهم مواطنون شاركوا في المظاهرات بوسط العاصمة كابول.

يروي محمد رجب الذي يعمل في وزارة الدفاع الأفغانية وكان يعيش في وضع مريح إلى حد ما قبل ظل حكومة أشرف غني، إذ يحصل على راتب مجزٍ من وزارة الدفاع وكان أخوه عبيد الله يعمل في شركة الاتصالات للهواتف المحمولة. وهذه الوظيفة أتاحت للأسرة الانتقال من مدينة جلال آباد إلى العاصمة كابول، كما يحكي رجب لـ«العربي الجديد». استقرت الأسرة في منطقة كمبني بضواحي العاصمة كابول. ولكن منذ شهرين لم تدفع الحكومة الراتب لمحمد رجب، بينما استمر راتب عبيد الله من الشركة، ولكنه لم يكن كافياً لتلبية احتياجات الأسرة. وكانت الأسرة في السابق تستدين من أصحاب المحلات والبقالة الموجودة بالقرب من المنزل، وعندما يستلم رجب راتبه يسدد لأصحاب المحلات والبقالة الدين. لكن ومنذ سقوط حكومة أشرف غني واستيلاء طالبان على العاصمة كابول، توقف راتب الأخوين معاً، ولم يبقَ أمام أسرة رجب وعبيد الله إلا أن تأخذ أغراضها وتترك العاصمة، وتنتقل إلى مديرية خوجياني في إقليم ننجرهار، حيث يتوفر لها سكن بدون إيجار.

ويقول رجب لـ«العربي الجديد»، «ما كنا ندري أن الأمور ستصل إلى هذا الحد وبهذه السرعة، وما كنا ندري أيضاً أن جميع الدوائر الحكومية سوف تتعطل إلى هذه الدرجة بعد مجيء حركة طالبان». وأضاف: «كنا نظن أن الحركة سوف تدخل العاصمة وخلال يومين أو ثلاثة ستعود الأمور إلى طبيعتها، لا سيما أن طالبان استلمت قصر الحكم بدون حرب، كما ظلت الأمور هادئة بشوارع كابول، لكن المفاجأة كانت بالنسبة لنا أن المصالح الحكومية كلها توقفت، خاصة أن وظيفتي كانت في وزارة الدفاع». وقال رجب: «لذا قررنا العودة إلى مسقط رأسنا حيث لنا أراض زراعية تمكننا من العيش، كما أننا سنسكن في بيتنا بدون إيجار بينما كنا ندفع 16 ألف أفغانية لأجرة البيت في كابول». وارتفع سعر صرف الدولار في كابول إلى أكثر من 80 «أفغانية» بعد سيطرة طالبان على كابول مباشرة.

وفي ذات الصدد، يقول محمد شفيع الذي يعمل في وزارة التعليم العالي وفقد وظيفته بعد سيطرة حركة طالبان على الحكم، وهو من قرية سعكان لغمان، وانتقل بأسرته للعاصمة كابول ويسكن بمنطقة بروزه تيمني في منزل للإيجار، إنه قلق جداً من المستقبل لكنه بدا مطمئناً نسبياً بخصوص مستقبل عمله في التعليم. وذكر شفيع أنه «متيقن من أن طالبان ستدعوه إلى العمل، وأن عمله مضمون كونه يعمل في مجال التعليم»، بخلاف رجب الذي كان يعمل في وزارة الدفاع والتي ربما ستخضع لفحص دقيق من قبل حركة طالبان، لكن المشكلة ترتب الأمور، ولكن المشكلة هي أن المواطن الأفغاني هو الذي يدفع الثمن».

ويحكي أحد سكان منطقة كمبني ويدعى كريم الله لـ«العربي الجديد»، أن أحد جيرانه وهو مدرس في مدرسة حكومية في المنطقة، (لا يرغب في ذكر اسمه بسبب الأعراف السائدة)، قد جاء إلى منزله قبل يومين وطلب منه بعض المساعدة المالية؛ لأنه لا يوجد في منزله أي شيء لقوت أولاده. وفي اليوم التالي أخرج جاره بعضاً من أثاث منزله إلى الشارع وباعه لتوفير القوت لعائلته».

وشهدت العاصمة كابول صباح أول من أمس السبت، مظاهرة كبيرة في منطقة «شهر نو» وسط كابول شارك فيها عدد من العمال والموظفين في الحكومة وأساتذة المدارس. وطالب المواطنون في المظاهرة حركة طالبان بفتح البنوك وتحويل الرواتب وحل المشاكل الاقتصادية. ورفع المتظاهرون هتافات تندد بسياسة طالبان الحالية إزاء التعامل مع الموظفين والإداريين، لا سيما السابقين، وأن معظمهم محرومون من الرواتب لأشهر، في حين أنها أصلاً رواتب ضعيفة مقارنة بمستوى المعيشة في العاصمة كابول.

ويقول علي رضا، أحد المتظاهرين لـ«العربي الجديد»، إن طالبان من الناحية المالية تقود البلاد نحو كارثة إنسانية، وإن الموظفين في الحكومة في وضع معيشي مترد جداً، وفي ذات الشأن يقول أحمد حامد الذي شارك في المظاهرة، وهو موظف في وزارة الداخلية، إنه تضرر من إغلاق المصارف حيث لا يجد سيولة نقدية لتسيير حياته، ولدى حامد مدخرات مالية في حسابه البنكي قبل سقوط الحكومة الأفغانية وسيطرة طالبان على كابول، ولكن لم يتمكن من سحب أمواله من الحساب، وهو يعاني حالياً من نقص في السيولة. وقال حامد إنه يعتمد في معيشته على الاقتراض من أقاربه، والآن هو بصدد الانتقال من كابول إلى مسقط رأسه في إقليم بلخ.

ويقول حامد لـ«العربي الجديد»، إن الأحداث كلها تسير بشكل دراماتيكي ومفاجئ وبسرعة في كابول، لذا لم أسحب أموالي من حسابي بالبنك قبل إغلاق أبوابه. وأضاف: «لما دخلت طالبان بدون حرب إلى كابول فرحت جداً وقلت إن الأمور سوف تتحسن قريباً، ولكن مع الأسف طالبان لم تحرك ساكناً ولم تتمكن من التعامل مع الوضع الاقتصادي والاجتماعي وربما تحدث أزمة كبيرة تدفع المواطنين للفرار من البلاد».

وكانت طالبان قد ذكرت الأسبوع الماضي في رسالة تطمينية، أن جميع العاملين والموظفين في الحكومة سيحصلون على رواتبهم، وعليهم أن يحضروا إلى مكاتبهم دون أي تردد. كما أشار المتحدث باسم حركة طالبان، ذبيح الله مجاهد، إلى أن قضية الرواتب ستحل. غير أن المواطن الأفغاني ينتظر الخطوات العملية بدلاً من التصريحات والإعلانات. ويقول أحمد حامد إن طالبان لم تتخذ أي خطوة عملية لحل أزمة الرواتب التي تفاقم الأزمة المالية والمعيشية للمواطنين في البلاد.

ويرى خبراء، أن أزمة المعيشة في أفغانستان ستتضاعف أكثر ما لم تتمكن الحركة من الحصول على إجماع وطني يمكنها من تشكيل الحكومة وبناء علاقات مع القوى الغربية خاصة الولايات المتحدة وأوروبا. وكانت الإدارة الأميركية قد جمدت أرصدة أفغانستان بالعملات الصعبة والذهب والتي تقدر بنحو 9 مليارات دولار عقب دخول طالبان كابول، كما جمدت الدول والمؤسسات الدولية معظم المساعدات والتمويلات التي كانت مقرة للبلاد خلال العام الجاري ومنها صندوق النقد والبنك الدوليان.

مخاوف من الهجرة

تتهدد التفجيرات الاخيرة في كابول، والتي تتزامن مع الوضع المعيشي القاسي، بحدوث نزوح جماعي من افغانستان تنظر اليه الدول الاوروبية على انه مصدر تهديد لها، وهي التي لا تريد تكرار موجات الهجرة من البلدان غير المستقرة في المنطقة العربية وافريقيا. ومنذ سيطرة طالبان على كابول، وصل العديد من المهاجرين الافغان الى الدول الاوروبية والاسيوية، خصوصا تركيا التي تعد منطقة العبور الى اليونان.

> تظاهرة في كابول تطالب بفتح البنوك وتحويل الرواتب وحل الأزمات المعيشية

رؤية

السوريون ضرورة للاقتصاد التركي

احمد ذكر الله

لا يمكن أحداً من الجاليات العربية الكبيرة المقيمة في تركيا، وفي مقدمتها الجالية السورية الموجودة منذ السنوات الأولى لثورات الربيع العربي، إنكار فضل الشعب والحكومة التركيين في استضافتهما ومعاملتهما كجزء لا يتجزأ من مكونات الشعب التركي، ولا سيما في مجال الخدمات الأساسية، والصحية على وجه التحديد، ولا يمكن أيضاً إنكار الضغط الكبير وبعض الإرباك الذي سببه هذا الوجود لمرافق الدولة، بل ولبعض مؤسساتها، وهو الأمر الذي أدى إلى تشريع قوانين جديدة والتغاضي عن تنفيذ بعض القوانين القائمة. كانت المقدمة السابقة ضرورية للاعتراف بالجميل والفضل للشعب والحكومة التركيين، اللذين كانا دائماً في مقدمة المدافعين عن هذا الوجود، رغم أصوات المعارضة التي دائماً ما تلوّح بورقة العرب والسوريين على وجه الخصوص في وجه النظام، في محاولة بائسة للحصول على بعض أصوات الناخبين في الانتخابات، ولو على أشلاء المدنية وحقوق الإنسان المزعومة من قبل الليبراليين الأتراك، الذين يدللون على ابتعادهم عن الشارع وانصراف الشارع عنهم من خلال التركيز على قضية السوريين، مع إهمال مفضوح للقضايا الحياتية للمواطن. وخلال الشهر الماضي حدثت سلسلة من التصعيدات المعتادة ضد السوريون في كل انتخابات تركية، حيث تعلو الأصوات المنادية بإعادتهم إلى بلدهم، مع إشاعة مجموعة من الأكاذيب والافتراءات على الأشقاء السوريين، مثل دخولهم الجامعات دون اختبارات قبول، أو تفضيلهم في المصالح العامة على أقرانهم الأتراك، أو حصولهم على مساعدات مالية من الحكومة، إلى غير ذلك من الأكاذيب التي تملأ مواقع التواصل وصحف المعارضة.

وبدا تلاحق الأحداث كأنّ هناك خطة ممنهجة ومتقنة يقف وراءها البعض، استغلالاً رخيصاً لحرائق الغابات الواسعة والمدمرة في الكثير من الولايات التركية التي أعقبتها مجموعة من الفيضانات المدمرة في ولايات أخرى، بالإضافة إلى التراجع المستمر لقيمة العملة التركية، وهو ما سبّب موجة كبيرة من التضخم ساهمت فيه بنسبة لا يستهان بها تداعيات فيروس كورونا وأزمة ارتفاع أسعار الغذاء في العالم، لا الأداء الاقتصادي لحكومة الرئيس رجب طيب أردوغان. وقد سمعنا رئيس بلدية ولاية بولو، وهو يزيد أسعار الكهرباء على الأجانب لإخراجهم من ولايته، وتقليد بعض رؤساء البلديات له بإعلان نياتهم في رفع أسعار الكهرباء والمياه على الأجانب المقيمين في ولاياتهم. وبلغ الحد في الترويج الانتخابي ضد السوريين على المدى البعيد، إذ كان حاضراً في جولات ميدانية لبعض رؤساء الأحزاب المشهورين، ولكن المفاجأة أن المواطنين الأتراك البسطاء بدأوا يتصدون لهذه الموجة من خلال مواجهات كلامية حادة ضد من يتفوه بأي كلمة ضد الأجانب والسوريين، وبدا البسطاء، الانتقال من مشاعر الأخوة والعاطفة والتضامن الإنساني، إلى لغة الاقتصاد والأرقام، موضحين أن أعمالهم مهددة بالتوقف التام في حال غياب هؤلاء السوريين، الذين باتوا يشكلون ضرورة للاقتصاد التركي. وفي هذا الإطار، كشفت دراسة نشرها «مركز الحوار السوري» عن التأثير الكبير للعمال السوريين بسوق العمل التركي، والإسهامات الكبيرة التي قدموها خلال السنوات الماضية. إذ تشير الدراسة إلى أن حركة لجوء السوريين إلى تركيا أسهمت بانتقال شريحة واسعة من اليد العاملة السورية إلى سوق العمل التركي الرسمي وغير الرسمي، حتى أضحت اليد العاملة السورية تشكل 2,9% من إجمالي حجم العمالة في سوق العمل، وفقاً لإحصائيات الحكومة التركية. وتنوع تركز الأيدي العاملة السورية في العديد من القطاعات، خاصة الورش الصناعية والملابس والأحذية التي استوعبت ما يزيد على نصف العمالة السورية، تليها الإنشاءات، ثم الشركات والمحلات التجارية، ثم الأعمال الحرة، ثم المطاعم والمخابز، وتتوزع البقية في قطاعات عمل متفرق، كصيانة السيارات، والعمل في نقل الفحم وبيعه، والزراعة والإعلام والتعليم وغيرها بنسَب بسيطة.

وتركز عمل معظم الأيدي العاملة السورية في سوق العمل غير الرسمي، حيث يعمل 90% منهم بشكل غير نظامي ودون تراخيص عمل رسمية، رغم عدم وجود أي عائق قانوني لاستصدار هذه التراخيص؛ إلا رغبة أرباب العمل في التهرب من دفع التأمينات الاجتماعية، في محاولة لتخفيض تكلفة الإنتاج.

وسبّب العمل في القطاع غير الرسمي تعرّض العمالة السورية لحالة من الاستغلال، سواءً من أرباب العمل السوريين أو الأتراك؛ إذ تشير النتائج إلى أن 92% من العمال السوريين يعملون أكثر من 8 ساعات عمل يومياً (45 ساعة عمل أسبوعياً)، بينهم 59% يعملون لما يزيد على 65 ساعة أسبوعياً، دون الحصول على تعويض مالي يتناسب مع العمل الإضافي، أو الحصول على حد مقبول من الإجازات أو الحقوق القانونية. ورغم هذه الظروف الصعبة، فإن 75% منهم يتلقى رواتب أقل من الحد الأدنى للأجور، على الرغم من انتماء 87% من هذه العمالة للشريحة العمرية الشابة بين 18-30 عاماً، ويوجد كذلك عمال مؤهلون «أكثر من المطلوب» من حملة الشهادات الجامعية بنسبة 20% من إجمالي العاملين السوريين، يعملون في مهن منخفضة الكفاءة وغير اختصاصاتهم، وهو ما يسبب خسارة مضاعفة؛ أولاً لعدم الحصول على تصريح عمل، ثم لعدم الاعتراف بشهاداتهم، وأخيراً لحصولهم على أجور أقل من السائدة في سوق العمل. إذاً، يمكن القول إن العمالة السورية أفادت في تعظيم أرباح القطاع غير الرسمي في تركيا نتيجة لانخفاض الرواتب، ودعمت العديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى، واعتمد عليها التوسع الملحوظ للاقتصاد التركي خلال الآونة الأخيرة، كذلك كانت ارتباطاتهم وعلاقتهم بالدول العربية المختلفة منفذاً هاماً لاقتحام المنتجات التركية لهذه الأسواق. لم يتوقف الأمر عند العمالة، فقد أشار وزير التجارة التركي في يناير/كانون الثاني 2020، إلى أن عدد الشركات المملوكة لسوريين في تركيا، بلغ 13,880 شركة، بنسبة 2% من الشركات المملوكة للأجانب في البلاد، برأسمال 4 مليارات ليرة (نحو 480 مليون دولار)، وأن أغلب تلك الشركات يعمل في مجالات البناء، والمنتجات الغذائية، والملابس واستئجار العقارات، كذلك إن إجمالي حجم رأسمال الشركات الأجنبية في تركيا يقدر بنحو 151 مليار ليرة (نحو 18,2 مليار دولار). إذاً، تحول السوريون من لاجئين إلى شريحة مجتمعية هامة من شرائح داخل المجتمع التركي، فبعضهم الآن رجال أعمال وأصحاب رؤوس أموال، وعمال يفيدون ويستفيدون، وفي مطلع العام الحالي أشارت ساري أيدن، النائبة عن حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا، ورئيسة الرابطة الدولية للهجرة واللاجئين، إلى أنه حتى أكتوبر/ تشرين الأول 2020 أسهم رجال الأعمال السوريون في توفير 100 ألف وظيفة، واستثمروا 3,5 مليارات دولار في سبع سنوات.

الصين: نمو الطلب على السفر الجوي

نما الطلب الصيني على الطيران المدني داخلياً وخارجياً، بنسبة 66,4 بالمائة على أساس سنوي، خلال النصف الأول 2021، مع تعافي البلاد من التبعات التي فرضتها جائحة كورونا، طيلة 2020.

ونقلت وكالة أنباء الصين الجديدة «شينخوا»، أمس الأحد، عن وزارة النقل في البلاد قولها إن صناعة الطيران المدني سجلت 245 مليون رحلة ركاب، بنمو 66,4 بالمائة مقارنة مع الفترة نفسها من 2020.

وكانت الصين، من أسرع الدول التي سجلت تعافياً في صناعة الطيران بسبب انتشار الفيروس محلياً ومحاربته في وقت مبكر مقارنة مع بقية الدول، على الرغم من استمرار تضرر الصناعة عالمياً، مع تعزيز جهود محاربة الفيروس. وخلال يونيو/ حزيران الماضي، سجلت البلاد 41,3 مليون رحلة طيران، بنمو 34,2 بالمائة على أساس سنوي، أما الشحن الجوي، فسجل نمواً نسبته 24,6 بالمائة خلال النصف الأول الماضي، إلى 3,74 ملايين رحلة.

وكان الضرر في صناعة الشحن الجوي لدى الصين، أقل حدة من الطيران المدني، مع بقاء البلاد مصدراً رئيساً للسلع خلال فترة الجائحة.

وبحسب توقعات سابقة من الهيئة الوطنية للطيران المدني، وهي الجهاز المنظم للطيران المدني في البلاد، من المتوقع أن تنتعش رحلات الركاب في 2021 بنسبة 90 بالمائة، مقارنة مع العام الذي سبق الوباء. (الأناضول)

زحام في مطار شنغهاي الدولي (Getty)

«لوك أويل» تتجه لرفع إنتاجها النفطي

حقل نفط روسي في منطقة القطب الشمالي (Getty)

موسكو ـ **العربي الجديد**

تتجه شركة «لوك أويل»، ثاني أكبر منتج للنفط في روسيا، إلى زيادة إنتاجها إلى المستوى الذي كان عليه قبل جائحة كورونا. وقال بافيل زانوف، نائب الرئيس للشؤون المالية بالشركة، في مؤتمر عبر الهاتف، إن الشركة لديها حوالي 90 ألف برميل يومياً من الإنتاج هذا الشهر يمكن تقليها.

وتثير هذه التصريحات مخاوف بعض المحللين بشأن ما إذا كانت الآبار الروسية المتوقفة عن العمل جزء من اتفاق «أوبك +» ستكون قادرة على العودة عندما تخف قيود التحالف. وحال قيام «لوك أويل» بطرح كل طاقة الإنتاج الفائضة، فقد يقترب إنتاجها اليومي من 1,64 مليون برميل يومياً، وهو ما يطابق متوسط الربع الأول من عام 2020 قبل دخول اتفاق «أوبك +» حيز التنفيذ، وفقاً لحسابات «بلومبيرغ» التي أجريت بناءً على بيانات من المكتب المركزي لمجمع الوقود والطاقة في وزارة الطاقة. وقال الكسندر ماتيسين، النائب الأول لرئيس الشركة، في نفس المكالمة، إن شركة «لوك أويل» «تخطط لمواصلة استعادة أحجام الإنتاج بسرعة، مع وضع قرار «أوبك + « الذي اتخذ في يوليو/تموز بعين الاعتبار». وتبلغ حصة روسيا في الزيادات الشهرية حوالي 100 ألف برميل يومياً من زيادات «أوبك +» الأخيرة في الطاقة الإنتاجية.

سقف لسحب الأموال وسخط بين المودعين

كابول ـ **العربي الجديد**

أعلن البنك المركزي الأفغاني، في بيان وقّعه المحافظ الجديد للبنك المولوي عبد القاهر، الية جديدة لفتح البنوك، تتضمن سقفاً لسحب المواطنين مدخراتهم، سواء بالدولار أو العملة المحلية (أفغاني)، الأمر الذي أثار حفيظة معظم الأفغان، ودفع مواطنين إلى الخروج في مظاهرات في العاصمة، السبت، للتنديد بتعامل طالبان مع الوضع الاقتصادي، وتحديداً قضية البنوك. وطلب المركزي من جميع البنوك الخاصة فتح أبوابها للمواطنين في القريب العاجل، لتسيير الأمور المالية بشكل سلس. ووفق الآلية الجديدة التي أقرّها لا يُسمح أي مواطن أن يسحب من حسابه اكثر من 200 دولار في الأسبوع، للذين لهم حساب بالدولار، أما الذين لهم حساب بالعملة الأفغانية فلا يحق لهم سحب اكثر من 20 الف افغاني اسبوعياً، وكذلك الحال بالنسبة لمن لهم ودائع من الذهب وغيرها، إذ لا يمكن لهم إخراج أكثر مما يعادل 20 ألف أفغاني. ولم يحدد البنك المركزي مدة معينة لاستمرار سريان الآلية، التي أثارت سخط المودعين، إذ إن المبلغ الذي يُسمح للبنوك بإعطائه للمواطن هشّ جداً، خاصة في حق التجار. كذلك أثار القرار حيرة الكثير من أصحاب الشركات، إذ لم يذكر القرار إن كان لهم أيضاً نفس الآلية أم غيرها. ويقول أحد التجار في كابول لـ«العربي الجديد»: «القرار خيّب أملنا، لنا أموال كثيرة في البنك، الآن عندما نخرج كل أسبوع 200 دولار، هذا يعني أننا بحاجة إلى أشهر عديدة بل سنوات لإخراج أموالنا المودعة، أما الاعتماد على النظام البنكي في المستقبل فهذا لا يمكن أبداً». كذلك يقول عبد الصبور، المواطن الذي كان يعمل في إحدى المؤسسات الأجنبية في كابول قبل سقوط حكومة أشرف غني لـ«العربي الجديد»: «كنا نتوقع أن يضع البنك المركزي ضوابط للعملية البنكية في المستقبل، ولكن ما كنا نتوقع أن يكون الأمر بهذا الشكل، أموالي امانة في البنك أخذها متى شاء، وهذه الآلية ستجعل المواطن لا يعتمد بشكل كلي على البنوك في المستقبل، الآن ننتظر أن تفتح البنوك أبوابها ولنخرج ما لنا من أموال ثم لن نضع فيها أموالاً أبداً».

ورغم إعلان الآلية الجديدة وطلب البنك المركزي من البنوك أن تفتح أبوابها، فإن معظم البنوك مغلقة، بينما فتحت بعضها أبوابها لسويعات قليلة ولكن دون القيام بأي عملية بذريعة عدم وجود سيولة مالية لديها. وكان مئات من المواطنين قد نظموا تظاهرات في كابول، السبت، يطالبون فيها بفتح البنوك ودفع رواتب الموظفين، وردد المتظاهرون هتافات ضد طالبان وسياساتها في التعامل مع الوضع المالي والاقتصادي تحديداً فيما يتعلق بقضية البنوك.

وكان وفد من نقابة الصرافين قد اجتمع، السبت، مع محافظ البنك المركزي الجديد ومسؤولين في وزارة المالية وطلب منهم مساعدتهم في العودة إلى العمل.

صفوف طويلة امام البنوك في كابول التي فتحت لساعات (Getty)